برنامج
عمل منظمة التعاون الإسلامي
لتطوير القمح

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي
لتطوير القمح

1. المقدمة

تُشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ("**الفاو**")[1] إلى أن القمح، أحد أقدم مصادر طعام البشر، هو المحصول الأهم بعد الأرز من بين المحاصيل الغذائية، حيث يُوفّر20% من البروتين والسعرات الحرارية اليومية لما يربو عن 4.5 مليار نسمة عبر العالم من منطلق كونه حاليًا المحصول الأكثر زراعة في 128 دولة بحجم إنتاج عالمي قدره 772 مليون طن في عام 2017، يُستخدم حوالي 61% منه للغذاء و17% لعلف الحيوانات.

2. الوضع الراهن

أ- الإنتاج

القمح أحد محاصيل الحبوب الأكثر شعبية في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ("**المنظمة**")، حيث تُشير آخر تقديرات منظمة الفاو إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي أنتجت 119 مليون طن في عام 2017 مقابل 86 مليون طن في عام 2000، كما ارتفعت المساحة الإجمالية لمحصول القمح خلال الفترة ذاتها من 48.4 إلى 51.6 مليون هكتار، إلا أن حصة دول المنظمة من إجمالي إنتاج القمح في العالم تفاوتت صعودًا وهبوطًا بمتوسط 15% في عام 2017 في حين أنتجت 38 دولة منها القمح في العام ذاته بإجمالي مساحة حصاد قدرها 51.6 مليون هكتار، أي ما يعادل 17.5% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية والمحاصيل الدائمة.

أما على المستوى القُطري، فقد ظلّت زراعة القمح وإنتاجه مركزة إلى حد بعيد في عدد قليل من دول المنظمة، حيث حازت أعلى 10 دول منتجة في عام 2017 حوالي 91% من إنتاج القمح في المنظمة فاستأثرت باكستان بما يقرب من ربع (22.3%) إجمالي الإنتاج تلتها تركيا (18%)، وكازاخستان (12.4%)، وإيران (11.7%). وتُصنف حاليًا ستة دول أعضاء في المنظمة بين أعلى 20 منتجًا للقمح في العالم حيث تحتل باكستان المرتبة 8، وتركيا المرتبة 11، وكازاخستان المرتبة 14، وإيران المرتبة 14، ومصر المرتبة 17.

القمح هو العمود الفقري للزراعة في الدول الأعضاء في المنظمة الرئيسية المنتجة للقمح. في باكستان، أكبر منتج للقمح بين دول المنظمة، يزرع أكثر من 80% من المزارعين القمح على مساحة تربو على 9 مليون هكتار تُشكِّل حوالي 40% من إجمالي الأراضي المزروعة في البلاد[2] مع إنتاج أكثر من نصف الكمية في الأراضي المروية في البنجاب. ولتشجيع المزارعين ودعمهم، وضعت الحكومة على مر السنين سياسة وطنية للقمح تتضمن مختلف تدابير الإعانات ومراقبة الأسعار حيث تشتري الحكومة، بشكل عام، ممثلة في مؤسسة التخزين والخدمات الزراعية الباكستانية ("باسكو")، القمح من المزارعين على المستوى الاتحادي، وممثلة بإدارة الأغذية في ولاية البنجاب. ورغم هيمنة القطاع الخاص على إنتاج القمح ونقله ومطاحنه، لا يضطلع سوى بدورٍ محدود للغاية في تجارته.[3] أما في تركيا فيهيمن صغار المزارعين بشكل قد يكون كاملاً على النشاط الزراعي، حيث يزرع حوالي 3.5 مليون مزارع 20

[1] https://bit.ly/2pToIpj
[2] https://bit.ly/2S0crPf
[3] https://bit.ly/2FGh5fQ

مليون هكتار من الأراضي المنتجة[4] تنتج أكثر من 20 مليون طن من القمح في المتوسط سنويًا. واستحدثت الحكومة، في إطار المشروع الزراعي الوطني، خطة حوافز خاصة للمزارعين لزراعة القمح عالي الجودة عبر 941 حوضًا زراعيًا محددًا[5]، وبذلت جهودًا على مر السنين لتشجيع استخدام البذور المعتمدة لتحسين الغلة، ما أدى إلى إنتاج حوالي 50 إلى 60% حاليًا من القمح ببذور معتمدة.[6] ويشرف المجلس التركي للحبوب، وهو شركة اقتصادية ذات مسؤولية محدودة ومستقلة ذاتيًا تابعة للدولة، ويُنظِّم سوق القمح في ضوء تطورات سوق السلع الأساسية الدولية.[7]

الشكل 1: إنتاج القمح حسب الكمية والمساحة (الجمعية الملكية للبستنة)

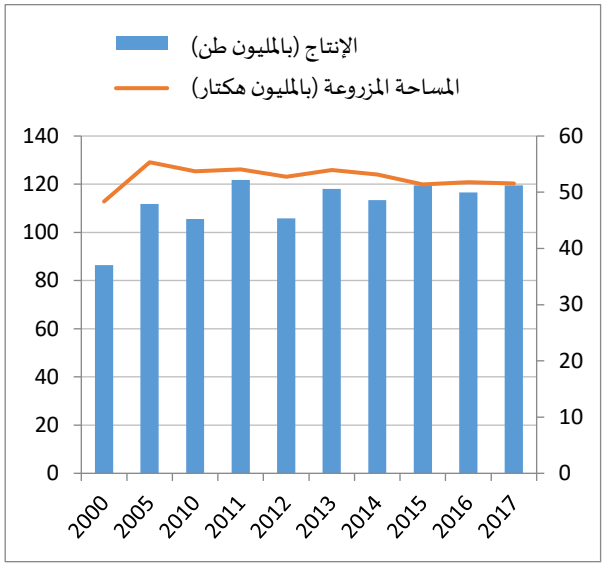

الشكل 2: أكبر 10 منتجين للقمح في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2017

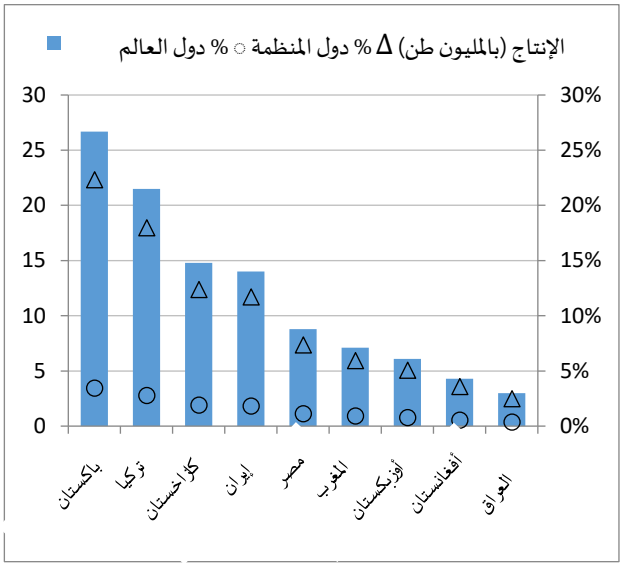

المصدر: قاعدة الفاو للبيانات الإلكترونية

ب- الاستهلاك

يُستهلك القمح بصفته مصدرًا رئيسيًا للغذاء بشكل واسع النطاق في جميع أنحاء العالم، حيث تشير أحدث التقديرات إلى استخدام أكثر من 61% من القمح العالمي (750 مليون طن) للغذاء، و17% لعلف الماشية، والباقي لأغراض أخرى (مثل البذور والاستخدام الصناعي). ولا يختلف نمط الاستهلاك في دول المنظمة حيث يبين الشكل 3 استخدام 121 مليون طن من القمح في الغذاء في دول المنظمة، أي ما يزيد بحوالي 7 مليون طن عن إجمالي إنتاجها، و18 مليون طن من القمح لعلف الماشية، أي ما يعادل 16% من إجمالي إنتاج القمح في دول المنظمة.

ومن حيث القيمة المطلقة (الشكل 4)، تستهلك باكستان أكبر كمية من القمح للغذاء (20.7 مليون طن)، تليها تركيا (12.7 مليون طن)، ومصر (12 مليون طن)، وإيران (11.9 مليون طن). وتتفاوت الحصة النسبية للقمح المستخدم في الغذاء من إجمالي الإنتاج تفاوتًا كبيرًا عبر المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للقمح في دول المنظمة. فمن بين أكبر 20 مستهلكًا للقمح، يزيد استهلاك القمح بصفته غذاءً عن الإنتاج المحلي في 12 دولة عضوًا، أي أن غالبية هذه الدول تعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي للقمح. ومن بين جملة أمور، تستهلك باكستان أكثر من 60% من إنتاج القمح للغذاء، وتستخدم أوزبكستان 71 %، وتركيا وتركمانستان 61 % (الشكل 4). من ناحية أخرى، مصر هي أكبر

[4] https://bit.ly/2H9S3CB
[5] https://bit.ly/2H9S3CB
[6] https://bit.ly/2DsbRSv
[7] https://bit.ly/2R5sAi3

دولة عضو في المنظمة من حيث استخدام القمح للغذاء (4.9 مليون طن) تليها أوزبكستان (3.3 مليون طن) والمغرب (مليوني طن).

الشكل 3: استهلاك القمح (بالمليون طن)، 2013

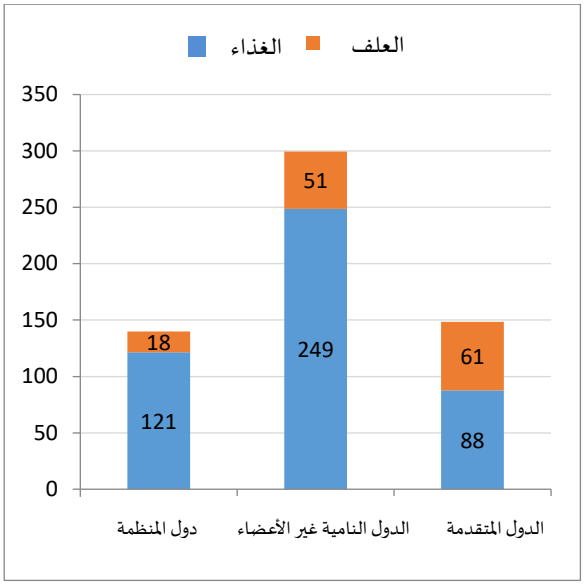

الشكل 4: أكبر مستهلكين للقمح في دول المنظمة، 2013

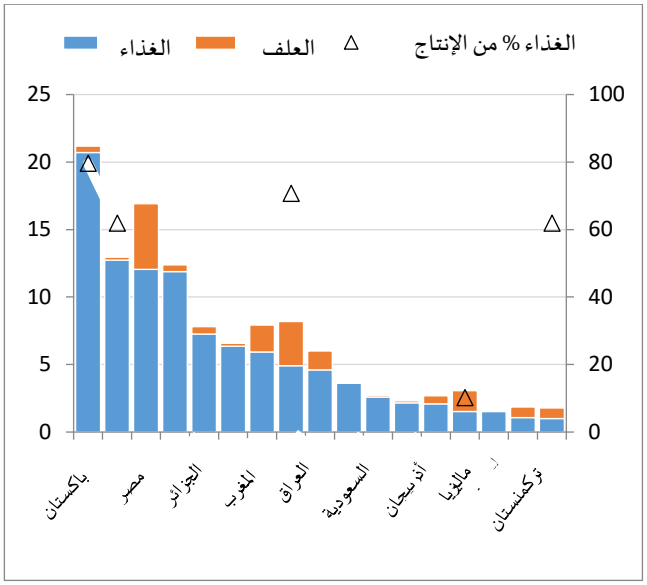

المصدر: قاعدة الفاو للبيانات الإلكترونية

ت- *التجارة*

بلغت قيمة تجارة القمح العالمية 81.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017 شملت 39 مليار دولار من الصادرات و42.8 مليار دولار من الواردات. تربعت الولايات المتحدة، رابع أكبر منتج للقمح في العالم، على قمة المصدرين بنسبة 15.6% من الصادرات العالمية تلتها روسيا (14.9%) ثم كندا (13.1%). ومن جهة الواردات، تعتبر إندونيسيا أكبر مستورد بنسبة 8.5% من الواردات العالمية من القمح تليها مصر (6.1%)، والجزائر (4.2%)، وإيطاليا (4%). ورغم أن الدول الأعضاء في المنظمة، بصفتها مجموعة، تُعد فاعلاً مهمًا في تجارة القمح العالمية بقيمة إجمالية تبلغ 18.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 23% من تجارة القمح العالمية (الشكل 6)، تُمثِّل الواردات الجزء الأكبر من تجارة القمح فيها حيث بلغ إجمالي صادرات القمح من هذه الدول 0.7 مليار دولار أمريكي فقط مقارنة بواردات قيمتها 18.1 مليار دولار أمريكي (الشكل 5) بنسبة 2% و42.2% على التوالي من صادرات وواردات القمح العالمية.

الشكل 5: تجارة القمح (بالمليار دولار أمريكي)، 2017

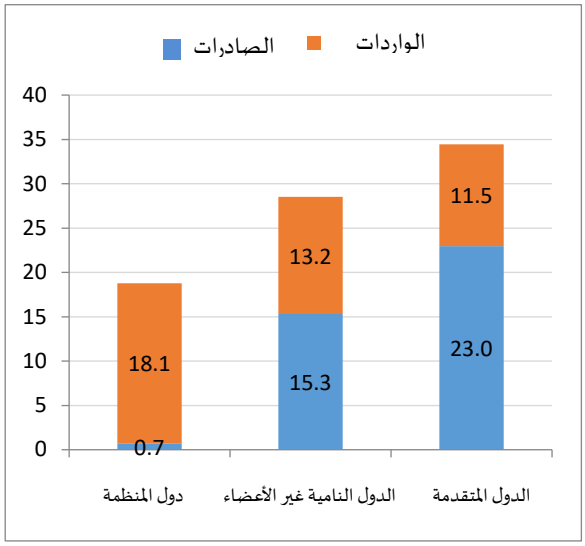

الشكل 6: الحصة في تجارة القمح العالمية، 2017

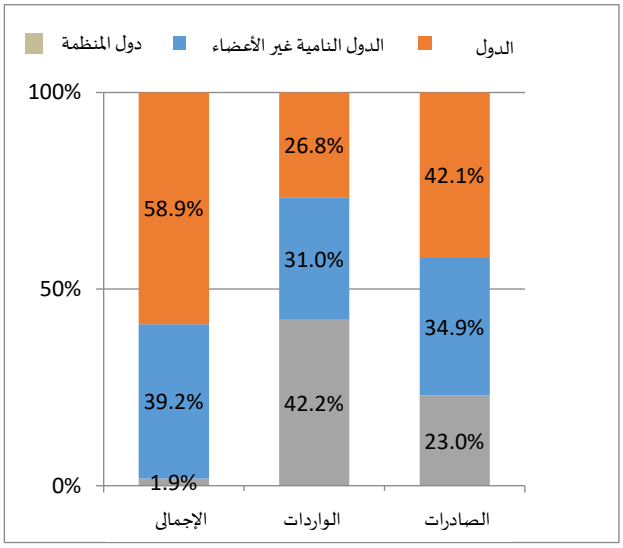

المصدر: بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات السلع الأساسية وإحصاءات مركز التجارة الدولي

ظلَّت تجارة القمح على المستوى القُطري متركزة إلى حد بعيد بين عدد قليل من الدول الأعضاء في المنظمة، حيث يبين الشكل 5 أن أكثر من 98% من إجمالي صادرات القمح لعام 2017 تأتي من خمسة دول أعضاء فقط أولها كازاخستان بحصة الأسد (91.2%) من الإجمالي تليها إيران وتركيا. ورغم التوزيع الأفضل نسبيًا للواردات، ما زال أعلى 5 مستوردين يمثلون 58% من إجمالي واردات القمح في دول المنظمة، وتأتي من بينها إندونيسيا أولاً بنسبة 20.1% من واردات القمح الإجمالية لدول المنظمة تليها مصر (14.5%)، والجزائر (9.9%)، وبنغلاديش (6.9%)، وتركيا (6.8%).

تُصنَّف كازاخستان وتركيا من بين أكبر مصدري دقيق القمح في العالم ويتواجد المستهلكون الرئيسيون للقمح الكازاخستاني في آسيا، بما فيهم أوزبكستان، وطاجيكستان، وأفغانستان، والصين، في حين أن العملاء الرئيسيين لدقيق القمح التركي هم العراق، وسوريا، والسودان، وأنغولا، والصومال. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم اكتفاء تركيا الذاتي من القمح، استمرت في استيراده، لا سيما من روسيا، لاستخدامه في المطاحن بسبب انخفاض جودة القمح المحلي.[8]

[8] https://bit.ly/2DsbRSv

شكل 7: مُصدرو ومستوردو القمح من دول المنظمة (الجمعية الملكية للبستنة)، 2017

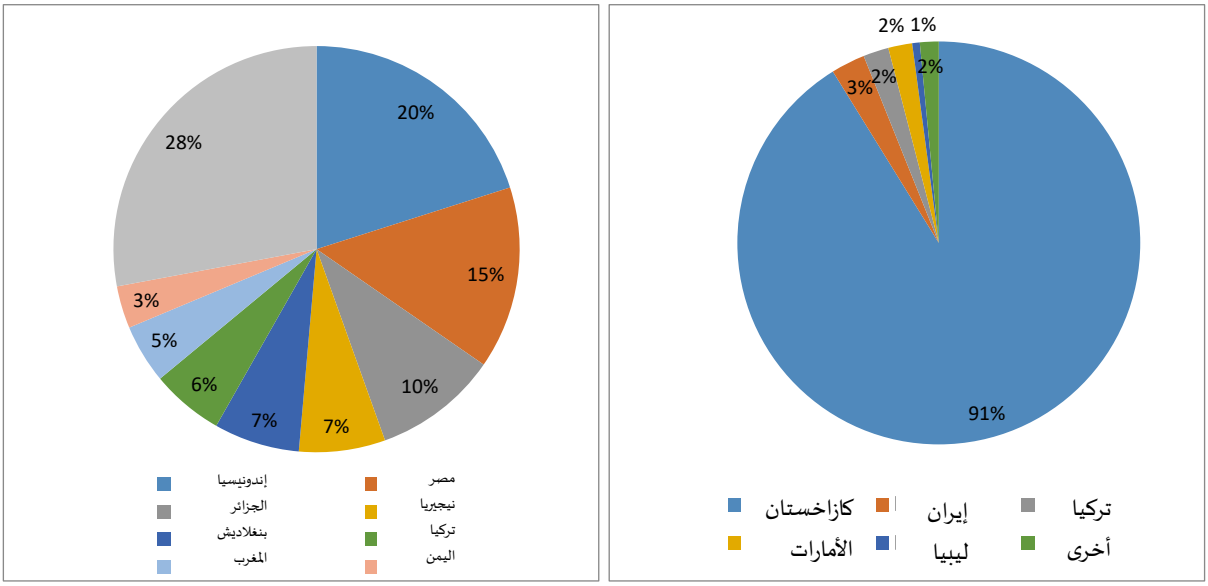

المصدر: بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات السلع الأساسية وإحصاءات مركز التجارة الدولي

3. التحديات والفرص

أ- المشاكل الرئيسية

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة واسعة من التحديات في إنتاج القمح أهمها:

- تدهور التربة؛
- ارتفاع درجات الحرارة، والظروف المناخية القاسية، وانخفاض توافر المياه؛
- النمو السكاني السريع؛
- ضعف الميكنة وارتفاع تكلفة الإنتاج؛
- عدم ملاءمة أو ضعف بيئة السياسات؛
- انخفاض تمويل المؤسسات الوطنية للبحوث والإرشاد الزراعي؛
- قلة الاستثمار في البنية التحتية، مثل الطرق، ومرافق التخزين، والسوق؛
- ضعف الوصول إلى الأصناف / البذور المحسَّنة.
- انخفاض إنتاجية القمح المطحون وعدم كفاية استهلاك دقيق القمح المكرر.

ب- الفرص

- الثروات الطبيعية؛
- تزايد طلب المستهلكين؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- إدخال التقنيات الزراعية الحديثة ونقلها، والمعدات والمهارات المتطورة؛
- زيادة فرص العمل براتب والعمل الحر داخل المجتمع الريفي.
- زيادة الوعي بفوائد دقيق القمح الكامل مع تزايد استهلاك منتجاته

4. الأهداف والغايات

يتمثل الهدف العام لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط، والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية على المدى الطويل.

أ- الأهداف المحددة

- زيادة إنتاج القمح المحلي بُغية تقليل الاعتماد على الواردات تدريجيًا؛
- زيادة حصة دول المنظمة في صادرات القمح العالمية.

ب- الغايات

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح؛
- زيادة إنتاج القمح باستخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك شتلات القمح عالية الجودة؛
- المساهمة في القضاء على الفقر؛
- توفير فرص عمل في المجتمعات الريفية.
- زيادة استهلاك دقيق القمح الكامل والقمح المطحون ذو الإنتاجية العالية.

5. الاستجابات ومجالات التعاون

تُمثِّل الأنشطة المدرجة أدناه ما ينبغي القيام به على المستوى المحلي والوطني ومستوى المنظمة لزيادة إنتاج القمح.

أ- الأنشطة المحلية والمجتمعية

- تمكين سكان الريف / المزارعين من اكتساب المعرفة والمعلومات التي يحتاجونها لزيادة إنتاجيتهم واستدامة أنظمة الإنتاج لديهم؛
- توفير تدريب فني متخصص ومكثف لسكان الريف / المزارعين على الممارسات الزراعية الملائمة محليًا، بما فيها إدارة المحاصيل والتربة والمياه بغرض تعزيز الإنتاجية؛
- توزيع أصناف القمح المحسَّنة عالية الغلة والقدرة على تحمل الحرارة على سكان الريف / المزارعين؛
- تحسين حصول المزارعين وجمعياتهم التعاونية على المدخلات: البذور، والأسمدة، ومبيدات الآفات، والوقود، ومرافق الري، وما إلى ذلك؛
- دعم المجتمعات الريفية / المزارعين بنشر التقنيات الحديثة التي أثبتت جدواها والممارسات الزراعية الأخرى لضمان ظروف الزراعة المثلى؛
- تطوير البنية التحتية الريفية لتحسين الإنتاج المحتمل وربط المزارعين بالجهات الفاعلة والأسواق في سلسلة القيمة.

ب- الأنشطة الوطنية

- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لزيادة إنتاج القمح؛

- تحسين جمع البيانات، وتجميعها، ومعالجتها لوضع سياسات سليمة في قطاع الزراعة، بما في ذلك القمح؛
- دعم البحث والتطوير وتعزيز القدرات البحثية الزراعية الوطنية فيما يتعلق بإنتاج القمح وتحويله، بما في ذلك إجراء اختبارات القدرة على التكيف لأفضل أصناف القمح ضمن عدد من الشبكات المحلية؛
- تهيئة بيئة مواتية تؤدي إلى التوسع في إنتاج القمح، بما في ذلك إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الميكنة، وتوسيع نطاق التقنيات الجديدة، وتوزيع البذور المحسّنة؛
- وضع سياسات سليمة لتشجيع الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات الخاصة، في إنتاج القمح؛
- تطوير و إدخال أصناف جديدة في إنتاج القمح لزيادة الإنتاجية وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ؛
- حصر الأصناف المدرجة في السجل الوطني لتسجيلها ضمن معايير موحدة.
- إنشاء سوق للقمح المحلي مع الحد الأدنى من ضمانات الأسعار للمزارعين وحوافز المطاحن لشراء القمح المحلي؛
- تطوير سلسلة القيمة السوقية للقمح ، بما في ذلك مؤسسات البحث والتطوير ، وقطاع المطاحن ، والخبازين ، والمنتجين ، وغيرهم ؛
- تنظيم حملات للتشجيع على استهلاك دقيق القمح الكامل ودقيق القمح المطحون ذو الإنتاجية العالية ؛
- تحسين معايير الغذاء لدقيق القمح الكامل ، ودقيق القمح المطحون عالي الإنتاجية ومنتجاته ، وخاصة الخبز ودقيق القمح.
- تعزيز سلسلة القيمة البيولوجية في قطاع القمح.

ت- *الأنشطة الإقليمية والبينية الإسلامية*

- تعزيز التعاون بين مراكز البحوث الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة؛
- تنفيذ برامج ومشاريع بحث مشتركة في إنتاج القمح بين الدول الأعضاء في المنظمة؛
- زيادة تجارة البذور بين الدول الأعضاء في المنظمة؛
- تشجيع نقل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال إنتاج القمح من خلال برامج بناء القدرات وتبادل الخبرات؛
- الشروع في وضع برامج تعاونية جديدة وتنسيق الإجراءات عبر الدول الأعضاء في المنظمة (برامج الربط العكسي) في مجال إنتاج القمح.
- تعزيز التعاون على استهلاك دقيق القمح الكامل، ودقيق القمح المطحون عالي الانتاجية ومنتجاته، وخاصة الخبز.
- تعزيز التعاون لتحسين معايير الغذاء ، وخاصة الخبز ودقيق القمح.
- تعزيز وإعادة تنشيط التعاون القائم بالفعل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

6. آلية التنفيذ

يُنفَّذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح من خلال إدماج الأهداف المتفق عليها في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير القمح.

من أجل تسريع صياغة المشاريع وتنفيذها الفعال في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح، سوف تُشكَّل لجنة توجيهية تضم الدول الأعضاء في المنظمة، التي تهتم بتطوير سلسلة قيمة القمح، ومؤسسات المنظمة ذات

الصلة. ومن المتوخى أن تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المنظمة لتطوير القمح، وتحديد الأولويات والفرص الجديدة لتطوير قطاع القمح، وكذلك اعتماد المشاريع. كما تُشكَّل لجنة للمشاريع تضم مالكي المشاريع وشركاء التمويل تتمثل مهمتها الرئيسية في متابعة التنفيذ الفعال للمشاريع المعتمدة والتأكد من هذا.